E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/C.12/1993/8
9 June 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف
بموجب أحكام المادتين ١٦ و١٧ من العهد

ملاحظات ختامية للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

فييت نام

١ - نظرت اللجنة في التقرير الأولي لجمهورية فييت نام الاشتراكية (E/1990/5/Add.10) في جلساتها ٩ و١٠ و١١ المعقودة في ١٩ و٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ واعتمدت[(١)] الملاحظات الختامية التالية:

ألف - مقدمة

٢ - تُعرب اللجنة عن تقديرها للدولة الطرف لتقدمها بتقريرها ولاستعدادها لاجراء حوار صريح وبنّاء بشأن حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جمهورية فييت نام الاشتراكية . وتلاحظ بارتياح الردود الوافية والتوضيحات الشفوية التي قدمتها الدولة الطرف على الأسئلة المكتوبة التي وجهت اليها .

٣ - ويعطي التقرير المكتوب والمعلومات الاضافية التي قدمها ممثل الدولة الطرف وردوده الشفوية على الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة صورة مستكملة وأوضح عن التقدم المحرز والمصاعب التي عرقلت إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فييت نام .

(١) في الجلسة ١٩ (الدورة الثامنة) المعقودة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٣ .

باء - الجوانب الايجابية

٤ - تحيط اللجنة علما مع الارتياح بالمعلومات التي قدمها ممثل الدولة الطرف عن اعتماد دستور جديد في شهر نيسان/أبريل ١٩٩٣ يحل محل دستور عام ١٩٨٠ ويجسد وجوه التقدم الرئيسية التي تحققت في مجال الحقوق الأساسية في البلد . وتبدو هذه التغيرات واضحة بجلاء ، لا سيما في ضوء التقرير الأولي المقدم من الدولة الطرف في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الذي أعطى صورة عن الحالة التي كانت سائدة قبل بدء نفاذ الدستور الجديد .

٥ - وتلقت اللجنة معلومات زودتها بها الدولة الطرف عن مشروع قانون العمل الجديد ، الذي سوف يستحدث ، متى اعتمد ، عددا من الاصلاحات والتحسينات اللازمة في مجال العمل .

٦ - وترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الدولة الطرف لتنفيذ برنامج اصلاحي بعيد المدى لمعالجة المشاكل الخطيرة التي تخلفت عن حرب متطاولة أنزلت الدمار بالاقتصاد وبأضعف قطاعات المجتمع .

٧ - وبصفة عامة ، فإن اللجنة تعرب عن تقديرها لقيام الدولة الطرف بعرض تقريرها بوضوح وصراحة دون حجب للمشاكل التي لا تزال قائمة وتؤثر على الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فييت نام .

جيم - العوامل والصعوبات التي تعوق تطبيق العهد

٨ - تلاحظ اللجنة أن ارتباط تاريخ البلد بحرب متطاولة ، وتقسيمه ثم توحيده بعد ذلك ، وتعقد عملية انتقاله من اقتصاد مخطط مركزيا الى اقتصاد سوقي ، أفضت جميعا الى خلق مصاعب خطيرة تعوق الإعمال الكامل للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وهناك عوائق أخرى منها ارتفاع معدلات التضخم ، واستمرار تخضيع المرأة ، والاعتماد على عمل الأطفال الذي يحول دون التحاقهم بالمدارس ، وقصور الموارد عن تمويل البرامج الأساسية في مجالات الأمن والصحة والتعليم . وأحاطت اللجنة علما أيضا بالصعوبات الناشئة عن استمرار اعتماد البلد على اقتصاد زراعي يقوم على استنبات محصول واحد .

دال - مجالات القلق الرئيسية

٩ - تعرب اللجنة عن قلقها لعدم وجود حركة نقابية مستقلة وذات توجه تعددي وقواعد واضحة ومحددة بشأن الحق في الاضراب .

١٠ - وتلاحظ فيما يتعلق بالتعليم أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز فيه فإنه لا يوجد حتى الآن برنامج يضمن تقديم التعليم الابتدائي مجانا . وتلاحظ أيضا ارتفاع معدلات التغيب عن الدراسة وزيادة أعداد أطفال الشوارع الذين يمارسون أنشطة غير مشروعة مثل البغاء واساءة استعمال المخدرات والتهريب غير المشروع لها .

١١ - وتلاحظ اللجنة وجود بعض أنواع من التمييز تمارس بانتظام على نحو ما بناء على تفضيل لأشخاص من فئات بعينها ، مثل أطفال ضحايا الحرب والأسر ذات النياشين .

هاء - الاقتراحات والتوصيات

١٢ - بالنظر الى التطورات الايجابية في تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مدى السنوات القليلة التي مضت منذ إعادة الوحدة الوطنية ، وخاصة منذ اعتماد الدستور الجديد في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ، توصي اللجنة الدولة الطرف بأن تكثف جهودها للتوصل إلى حل أفضل وأفعل لمشكلة التمتع بهذه الحقوق عن طريق اتخاذ تدابير داخلية والتماس التعاون الدولي ، متى لزمت الحاجة الى هذا التعاون . وترى اللجنة ضرورة بذل جهود خاصة محل مشكلة التغيب عن المدارس والتركيز على عمل الطفل على حساب الانتظام المدرسي ، وكذلك مشكلة زيادة أعباء العمل على كتف المرأة المتزوجة . وينبغي أيضا اعتماد تدابير فعالة لتقليل مستويات سوء التغذية وخاصة فيما بين الأطفال ، وتحسين خدمات نظام الضمان الاجتماعي ، وكفالة سرعة تنفيذ قانون العمل الجديد ، وبصفة عامة ، تعويض الأقليات والفئات الاجتماعية المحرومة عن آثار التكيف الاقتصادي الجاري لتشجيع التحول الى مجتمع سوقي حر .

- - - - -